المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين
The International Arab Society of Certified Accountants (IASCA)
عضو في طلال أبوغزاله فاونديشن
Member of TAG-Foundation

مجلة المجمع

آب ٢٠٢٠ – الإصدار ٦٩

بوابتك إلى المحاسبة والتدقيق وقواعد السلوك المهني

العالم الى أين – قناة روسيا اليوم

رئيس التحرير : سالم العوري
إعداد : سمر فليفل
مراجعة وتدقيق : سعادة الأستاذ حسن ابو نعمة
تصميم : قسم التصميم في مجموعة طلال أبوغزاله

في هذا العدد:-

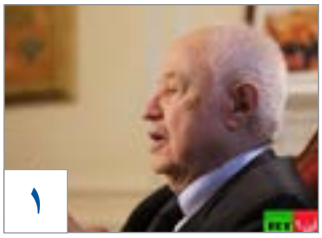
العالم الى أين ١

بيئة نظيفة لعيشٍ ذكيّ – بقلم سعادة الدكتور طلال أبوغزاله ٢

ملتقى «أبوغزاله» بالتعاون مع «مجمع المحاسبين القانونيين» يستضيف ندوة رقمية حول «الاحتيال في زمن الكورونا» ٣

الدورات التدريبية الخاصة خلال شهر آب/ أغسطس ٢٠٢٠ ٤

٥٥٪ نسبة نجاح امتحانات مؤهل «محاسب دولي عربي إداري معتمد (IACMA) خلال يوليو/ تموز ٢٠٢٠ ٤

ضوابط تقديم خدمات التدقيق الداخلي بقلم: علاء عبدالعزيز أبو نبعه – الكويت، خبير في التدقيق الداخلي والرقابة والحوكمة ٤

أداة محاسبية جديدة متاحة للحكومات لتمكنها من الاستيعاب الأفضل لآثار التدخلات الناجمة عن فيروس كورونا المستجد ٧

مجلس معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام يقترح تأجيل تواريخ النفاذ للمعايير والتعديلات الأخيرة ٧

(١) أبوغزاله: أمريكا أمام خيارين في ظل الأزمة الاقتصادية وصعود الصين

تحدث المفكر الاقتصادي ورجل الأعمال، طلال أبوغزاله، عن خيارات الولايات المتحدة في الوقت الراهن، وخاصة في ظل الأزمة الاقتصادية الحادة التي تواجهها، وصعود الصين كقوة منافسة في العالم.

وأشار الاقتصادي إلى أن الولايات المتحدة دخلت في أكبر كساد في تاريخها، وذلك بعد انكماش اقتصادها في الربع الثاني من العام الجاري بنحو ٣٣٪، وهي أعلى نسبة في تاريخها.

وأضاف أن الولايات المتحدة أمام خيارين للتعامل مع الأزمة الاقتصادية والصين، أحدهما عسكري.

فهل تنهزم الولايات المتحدة اقتصاديا؟ أم تقبل الواقع بأن الصين ستقود العالم لوحدها؟

للاطلاع على المقابلة بالكامل الرجاء الضغط هنا

(٢) أبوغزاله: العالم سيواجه في ٢٠٢٠ الكساد الأكبر في تاريخ البشرية

«العالم سيواجه في ٢٠٢٠ الكساد الأكبر في تاريخ البشرية» نتيجة خلص إليها الخبير ورجل الأعمال العربي طلال أبوغزاله قبل نحو ٣ سنوات.

ويقول الاقتصادي أبوغزاله إن الأزمة الاقتصادية ستبدأ من الولايات المتحدة، متحدثا عن مؤشرات تدل أن الاقتصاد الأمريكي دخل في حالة كساد.

فما هي السيناريوهات المتوقعة؟ وماذا يجب على الحكومات فعله لمواجهة الأزمة الاقتصادية؟

للاطلاع على المقابلة بالكامل الرجاء الضغط هنا

(٣) انفجار المرفأ هل هو فرصة لإصلاح ما أفسده الدهر في لبنان؟

ماذا يجب على لبنان فعله بعد انفجار المرفأ؟ وكيف يمكن اجتثاث الفساد؟ الخبير طلال أبوغزاله يتحدث عن خيارات لبنان، ويشدد على أن «إعادة بناء المرفأ أفضل انتقام للحادث».

للاطلاع على المقابلة بالكامل الرجاء الضغط هنا

(٤) حقوق الملكية الفكرية.. أهمية اقتصادية وطريق نحو الثروة والتقدم

تعد حقوق الملكية الفكرية عاملا مساهما في تحقيق التنمية الشاملة لجوانب الحياة، كما أنها تساهم في قيادة عجلة التقدم لأي دولة، وهي طريق الدول كي تكون قوة اقتصادية.

وفي عصرنا يتم تحديد مستوى الدول من حيث ما تملكه من اختراعات وابتكارات وليس من حيث الموارد الطبيعية، خاصة وأننا نعيش في عصر المعرفة.

فما هي الملكية الفكرية؟ وكيف تعمل؟ وما هي أبرز اتفاقاتها؟

للاطلاع على المقابلة بالكامل الرجاء الضغط هنا

(٥) لكل من يريد النجاح في الحياة.. النجاح طريق وليس خيارا

اجعل من المعاناة نعمة وحول الفشل إلى أدوات لتحقيق النجاح. تحدث المفكر الاقتصادي طلال أبو غزالة عن أدوات النجاح، وقدم أمثلة ووقائع حقيقية على ذلك من حياته المهنية والشخصية.

للاطلاع على المقابلة بالكامل الرجاء الضغط هنا

زاوية: لأنني أحب الحقيقة وأحبكم،

بيئة نظيفة لعيشٍ ذكيّ

«الوَبَائِيّ والبِيْئِيّ» أزمتان لخطرٍ واحد!

طلال أبوغزاله

كلنا بات يعرف اليوم ماذا نعني بـ «الاحتباس الحراري»، الذي يتسبب بـ «ارتفاع معدل درجات الحرارة غير المسبوق»، ويؤدي إلى ذوبان الجليد في القطبين، مما سيزيد في ارتفاع منسوب المياه، وبالتالي تغيير خارطة الكرة الأرضية، ولقد أصبح مألوفًا الحديث عن مصطلح «تخلخل نقاء البيئة»، من خلال تفاقم الضّرر البيئي وعلاقة الإنسان به، كونه يغلب مصلحته على سلامتة بيئته، ما يجعلنا في قلقٍ على مستقبل الكرة الأرضية؛ ونحن نرى الإهمال المستمر مِن قبل المعنيين والمسؤولين وأصحاب المصالح، في السيطرة على الممارسات التي تفاقمت حتى أصبحت تهدد وجودنا.

ولعلنا هذه الأيام، ونحن نواجه خطراً جديداً، هو خطر الوباء الفيروسي، إضافةً «لخطر الضرر البيئي المناخي» القادم بكل تأكيد، نستذكر حديث الأمس؛ فاليوم، وبعد حوالي العام ونصف العام، يُعاد الاهتمام بما كنت قد نشرته عن «الخطر البيئي»، إذ تعقد مقارنة بين الخطرين (الوبائي والبيئي). ومن أشهر مَنْ تصدّى لمحاربتهما «بيل جيتس» الذي يحذّر اليوم من كارثة «التغير المناخي» البيئية التي هي من صنع البشر، قائلا: «إن هذه الكارثة البيئية ستكون ذات تأثير أسوأ من الجائحة التي كبّدت الاقتصاد العالمي خسائر ضخمة، وإنه مهما كان أثر الجائحة مروّعًا، فقد تكون تغيّرات المناخ أسوأ من ذلك».

كنت أشرتُ في مقالي في مايو ٢٠١٩ إلى أنّه وعلى مدى عقودٍ متتالية، اتّخذت دول العالم إجراءاتٍ لمعالجة «الخطر البيئي» القادم، ولأنها إجراءات علاجية، فربما تساهم في إبطاء تفاقم الأذى، ولكنها لم تعالج إلا القدر البسيط من المعضلة، على أهميتها، والتي من ضمنها منع استخدام السوائل المضغوطة، واستبدال المواد البلاستيكية، غير القابلة للتّحلل، بالمواد الورقية.

إننا اليوم أمام مشكلة كبرى. بات العالم غير قادرٍ على تجاهلها، أو إيجاد حلّ جذري لها، كيف لا! وقد تكيّفتْ حياتنا اليومية البسيطة منها والمعقدة مع أدوات الحضارة التي تنتجها تلك المصانع على امتداد الكرة الأرضية والتي هي السبب الرئيس في هذه المشكلة؛ من خلال ما ينبعث منها من غازات كربونية مدمّرة للبيئة، وبالتالي للحياة البشرية ضمنها.

وقد أسعدني أن أطّلع هذا الاسبوع على بيان صادر عن (بيل جيتس) قارن فيه بين خسائر وباء (كورونا) والخسائر المتوقعة لتغيّر المناخ والاحتباس الحراري، قائلا: «إن وفيات فيروس كورونا بلغت ١٤ وفاة لكل ١٠٠ ألف، بينما نسبة الوفيات بسبب ارتفاع درجات الحرارة على الأرض مشابهة للسنوات الـ٤٠ الماضية، ولكنها ستزيد بنحو ٥ أضعاف بحلول العام ٢١٠٠».

إن العالم أمام أزمة كبرى.

إن حديث (بيل جيتس) الذي كنت قد أشرت إليه سابقًا يُؤكّد أمرين: الأول نفي «نظرية المؤامرة في قصة وباء كورونا»، التي من أهمها «أنه كان وراء انتشارها» و» أنه يريد التخلّص من ١٥٪ من سكان الأرض، تحت ستار تلقيحهم» والثاني أننا أمام أزمة حقيقيّة تتشابه مع الأزمة «الوبائية» إنها الأزمة «البيئية»، التي لا تقل خطرًا عنها، وما يختلف بين الأزمتين أن الثانية هي من صنع البشر وليس الأولى.

وعلينا أن نحمي البيئة، وأن نفضل ذلك على أي منفعة أو مصلحة أو ربح. تذكروا ما حصل مع شركة «فولكس فاجن الألمانية» من تزوير لبيانات إخفاء نسبة الانبعاثات الضّارة من مصنعها؛ مما أدى إلى تعرضها إلى المساءلة القضائية، ودفع غرامات قُدّرت بالمليارات! فكيف يستقيم هذا مع إنكار الرئيس الأمريكي وجود المشكلة أصلا، وعدم قبولها، جملة وتفصيلا، واعتبارها اختراعًا صينيًّا؛ غرضه إلحاق الضّرر بالصّناعات الأمريكية بل وكيف نفهم إنسحاب أمريكا من معاهدة باريس للمناخ، القرار الذي أقلق العالم بأسره.

لقد كرّس هذا الانسحاب «الخطر البيئي» كما أعاق جهود كبحه، بحيث أصبحنا أمام لعبة مصالح وحماية أرباح؛ مما أظهر خلال الأشهر التي تلت الانسحاب تحذيرات في الصحف الأمريكية والعالمية، وأخرى من عضو مجلس النواب الأمريكي السيدة «الكسندريا اوكازيو كورتيز» التي قالت: «إن العالم سيدمّر خلال ١٢ عامًا» إذا لم ننتبه للأخطار المدمرة للمناخ.

إن أسباب «الخطر البيئي» معروفة كما أن أسباب «الخطر الوبائي» معروفة، وعلينا كما احتطنا للثانية وقوّمناها أن نحتاط للأولى ونقوّمها، من خلال فريق الأمم المتحدة لمعايير المحاسبية والإبلاغ (UN ISAR) الذي تكلفت برئاسته عام ١٩٩٩ من قبل الأمين العام للأمم المتحدة، وكنّا قد وضعنا لهذه الغاية «معايير محاسبية للمسؤولية البيئية»، جاء ذكر بعضها خلال ندوة بعنوان «الإشراف البيئي في العالم العربي» التي عقدت ضمن فعاليات المنتدى الاقتصادي العالمي، في الأردن عام ٢٠١٩، وقد تداول النشطاء أهمية «حماية البيئة»، من خلال كبح كل ما يؤذي «التّوازن المناخيّ»، والتركيز على «الطاقة البديلة» والاستغناء التدريجي عن الطاقة التقليدية الملوّثة، وبث ثقافة أهمية «تدوير النفايات» وغير ذلك.

وأخيرا فقد آن الأوان أن يتولى فريق من خبراء «الذكاء الاصطناعي»؛ مهمة إبتكار حلول ذكيّة من شأنها تقليل أثر عوادم الصناعة الضّارة، لتصبحَ غير سامة تحت شعار « بيئة نظيفة لعيشٍ ذكيّ».

ملتقى «أبوغزاله» بالتعاون مع «مجمع المحاسبين القانونيين» يستضيف ندوة رقمية حول «الاحتيال في زمن الكورونا»

عمّان – عقد المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين بالتعاون مع ملتقى طلال أبوغزاله المعرفي الندوة الرقمية الثانية من سلسلة ندوات تحديات الاقتصاد العالمي بعنوان «الاحتيال في زمن الكورونا» استضاف خلالها الخبير العربي السيد حسام الشافعي عضو مجلس أمناء مؤسسة التدقيق الداخلي في المعهد العالمي للمدققين الداخليين، ورئيس شرف لجنة مجلس الإدارة للتعليم العالي التابعة لمجلس إدارة جمعية محققي الاحتيال المعتمدين.

وبين الشافعي أن الاحتيال المتعمّد مختلف عن الخطأ غير المقصود، أن للاحتيال ثلاثة أنواع رئيسية هي: الاحتيال بالبيانات التي تنشأ عن التقارير المالية المزورة، والبيانات المزورة التي تنشأ عن اختلاس الموجودات، والفساد.

وأضاف أن ثلاثة عناصر رئيسية إذا اجتمعت تؤدي نظريا لوقوع الاحتيال وهي الدافع، والضغط الذي يشكل الحافز الداعي لارتكاب جرائم الاحتيال، والفرصة التي يمكن من خلالها ارتكاب الاحتيال.

وبيّن الشافعي أن مجالات وطرق الاحتيال متعددة وفي تزايد مستمر في زمن الكورونا مثل الاحتيال الإلكتروني (السيبراني)، والاحتيال بين الموردين والباعة، والاحتيال في القطاع الصحي والمصرفي وقطاع التأمين.

وأكد الشافعي مسؤولية الإدارة العليا ومجالس الإدارة تطبيق الحاكمية المؤسسية واتخاذ الأنظمة الرقابية الفاعلة حيث أن الاحتيال هو واحد من التحديات التي تواجه المنشآت والقطاعات المختلفة، فهو يعيق الأداء ويهدر الأموال والموارد ويلحق الأذى بالمنشأة وبسمعتها وبقدرتها التنافسية.

وبين أن الضرر قد يتخذ أشكالاً عدة غير الخسارة المالية حيث قد تؤثر الخسارة على أداء المنشأة وسمعتها ومصداقيتها وثقة المستثمرين بها الأمر الذي يوجب على الإدارة وضع برامج لمكافحة خطر الاحتيال.

ويرى الشافعي أن الاحتيال هو نشاط غير قانوني يتّصف بالخداع، أو الإخفاء، أو خرق الثقة. وهذه الأنشطة لا تعتمد على تطبيق التهديد بالعنف أو القوة الجسدية. حيث تقوم الجهات والاشخاص بارتكاب أعمال الاحتيال من أجل الحصول على المال، أو الأملاك، أو الخدمات، أو تجنب الدفع وخسارة الخدمات، أو تأمين مزايا شخصية أو تجارية».

وأشار إلى أن جمعية محققي الاحتيال المعتمدين العالمية تعتبر أكبر منظمة في العالم لمكافحة الاحتيال وهي مزوّد رئيسي للتدريب والتعليم في هذا المجال وتسعى من خلال أعضائها المنتشرين حول العالم إلى الحد من الاحتيال وبناء معايير النزاهة والموضوعية داخل المهنة حيث تتمثل مهمة الجمعية في الحد من حالات الاحتيال من خلال الردع وكشف الاحتيال.

وأدار الحوار السيد فادي نواف الداوود المدير التنفيذي لملتقى طلال أبوغزاله المعرفي ومستشار التعليم والشباب في مجموعة طلال أبوغزاله العالمية، وقال إنه تم بالشراكة ما بين المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين وملتقى طلال أبوغزاله المعرفي ضمن سلسلة ندوات مهنية متخصصة بعنوان «تحديّات الاقتصاد العالمي» وذلك عبر صفحة المجمع والملتقى على موقع التواصل الاجتماعي الفيس بوك، بهدف تسليط الضوء على أبرز التحديّات الاقتصادية العالمية والتباحث والتحاور مع خبراء متخصصين في حوارات رقمية مباشرة وتفاعلية.

وبين أن هذه السلسلة عبارة عن ندوات حوارية متخصصة ومحاضرات تثقيفية وتوعوية في مجالات مالية وإدارية متعددة، بحيث يتم استضافة عدد من الخبراء والمحاضرين من مؤسسات وجمعيات مهنية متخصصة محلية وعربية ودولية.

يشار إلى أن المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين تأسس كهيئة مهنية محاسبية غير ربحية عام ١٩٨٤ في مدينة لندن-المملكة المتحدة. وتم تسجيله رسمياً في عمان عام ١٩٩٤. ويهدف إلى الارتقاء بعلم المحاسبة والتدقيق والمواضيع ذات العلاقة على المستوى الدولي، بالإضافة إلى المحافظة على الاستقلالية المهنية للمحاسبين وضمان الحماية لهم وتطبيق معايير الإشراف المهني عليهم كوسيلة للارتقاء بمهنتي المحاسبة والتدقيق.

الدورات التدريبية الخاصة خلال شهر أغسطس/ آب ٢٠٢٠

عمّان- عقد المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين دورة تدريبية رقمية بعنوان «أهم التعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٩ (الأدوات المالية)- IFRS 9» من خلال برنامج «Microsoft Teams»، حيث هدفت الدورة إلى التعريف بمتطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (٩): الأدوات المالية والذي يحل محل معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩، وتقديم تحليل مُعمق للمعيار الدولي للتقارير المالية (٩) الأدوات المالية من خلال العديد من الأمثلة والرسوم التوضيحية لشرح نموذج الأعمال واختبار خصائص التدفق النقدي لتصنيف الأصول المالية، والتكلفة المطفأة وقياس القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية، وإلغاء الاعتراف بالموجودات المالية.

بالإضافة إلى التعريف بمتطلبات الاعتراف الاولي بالأدوات المالية وتصنيفها والقياس اللاحق لها بتاريخ إعداد القوائم المالية، وكذلك كيفية الاعتراف بأرباح أو خسائر تقييم الأصول المالية والإفصاحات اللازمة لذلك، كما تم مقارنة متطلبات المعيار الجديد مع المتطلبات التي كانت واردة في معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩. وفي نهاية الدورة تم تسليم جميع المشاركين شهادات حضور، وأكدوا أن الدورة التدريبية جاءت مطابقة لمتطلباتهم واحتياجاتهم العملية.

٥٥٪ نسبة نجاح امتحانات مؤهل «محاسب دولي عربي إداري معتمد (IACMA) خلال يوليو/ تموز ٢٠٢٠

عمّان - أعلن المجمع العربي الدولي للمحاسبين القانونيين (IASCA) نتائج دورة يوليو/ تموز ٢٠٢٠ لمؤهل محاسب دولي عربي إداري معتمد (IACMA) حيث تقدم للامتحان عدد من الطلبة من جميع أنحاء الوطن العربي، وبلغت نسبة النجاح في هذه الدورة ٥٥٪.

وبدأ المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين بتطبيق نظام الامتحانات مرتين خلال العام الواحد منذ العام ٢٠١٥ حيث يعقد الدورة الأولى في شهر نيسان/ إبريل، والثانية في شهر تشرين أول/ أكتوبر.

وتهنئ إدارة المجمع الطلبة الناجحين وتتمنى للطلبة الذين أخفقوا كل أمنيات التوفيق في الدورة المقبلة

ضوابط تقديم خدمات التدقيق الداخلي

بقلم: علاء عبدالعزيز أبو نبعه – الكويت | خبير في التدقيق الداخلي والرقابة والحوكمة

مقدمة

الإطار المهني الدولي لممارسة أعمال التدقيق الداخلي International Professional Practices Framework) – IPPF) الصادر عن معهد المدققين الداخليين (The Institute of Internal Auditors - IIA) عرف التدقيق الداخلي على النحو التالي:

> «التدقيق الداخلي هو نشاط مستقل وموضوعي يقدم تأكيدات وخدمات استشارية بهدف إضافة قيمة للمؤسسة وتحسين عملياتها. ويساعد هذا النشاط في تحقيق أهداف المؤسسة من خلال اتباع أسلوب منهجي منظم لتقييم وتحسين فاعلية عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة».

كما هو مبين في التعريف، فإن نشاط التدقيق الداخلي (سواء قام به موظفين من داخل المؤسسة أو مستشارين من خارجها) يقدم نوعين رئيسيين من الخدمات تتعلق بعمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة في المؤسسة:

١. خدمات التأكيد (Assurance Services) أو التطمين/ التوكيد (كما ورد في الترجمات المختلفة للمعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي – «المعايير») والتي تشتمل على قيام المدققين الداخليين بإجراء تقييم موضوعي للأدلة بغرض تقديم آراء واستنتاجات حول أعمال أو أنظمة أو عمليات المؤسسة.

٢. الخدمات الاستشارية (Consulting Services): وهي أنشطة تقديم المشورة والخدمات المتعلقة بها لعميل ما بناء على طلبه، ويتم الاتفاق على طبيعتها ونطاقها مع هذا العميل. ويتمثل الغرض من الخدمات الاستشارية في إضافة قيمة وتحسين عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة في المؤسسة، ويتمثل الغرض من الخدمات الاستشارية في إضافة قيمة وتحسين عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة في المؤسسة.

في آخر تحديث على معايير التدقيق الداخلي في عام ٢٠١٧ تم إضافة معيار جديد وهو معيار رقم ١١١٢ بعنوان: «أدوار الرئيس التنفيذي للتدقيق خارج إطار مهنة التدقيق الداخلي». أشار هذا المعيار إلى إمكانية تقديم خدمات تقع خارج إطار مهنة التدقيق الداخلي كمسؤولية نشاطات الالتزام أو إدارة المخاطر.

سأوضح في هذا المقال جانب من الضوابط (مفردها ضابط وتعني ما يضبط وينظِّم عملية التوافق مع المعايير والامتثال للمبادئ الأخلاقية لمهنة التدقيق الداخلي وللمبادئ الأساسية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي) التي وردت في الإطار الدولي للممارسات المهنية (IPPF) عند تقديم هذه الخدمات المختلفة، والتي يمكن أيضاً استخدامها في إعداد وتنفيذ برامج تأكيد وتحسين الجودة لنشاط التدقيق الداخلي وفقاً للمعيار رقم ١٣٠٠.

العوامل التي تؤثر على طلب الخدمات من نشاط التدقيق الداخلي

فيما يلي بعض العوامل التي قد تؤثر على طلب الخدمات المختلفة من نشاط التدقيق الداخلي:

- مستوى ثقة الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة ولجنة التدقيق بنشاط التدقيق الداخلي.
- حجم المؤسسة ومستوى تعقيد عملياتها ومستوى التنوع في خبرات ومعارف ومهارات الموظفين.
- وجود تغييرات جوهرية في المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة نتيجة لأحداث خارجية أو داخلية.
- حدوث تغييرات جوهرية في أعمال المؤسسة نتيجة لأحداث معينة مثل الاندماج أو فتح خطوط إنتاج جديدة أو طرح منتجات جديدة.
- نتائج مهام التدقيق السابقة، وتكرر الملاحظات وعدم معالجتها بشكل جذري.
- نتائج أعمال الجهات الرقابية الخارجية والإدارات الرقابية الداخلية.
- جدارات المدققين الداخليين (الخبرات العملية والمعارف العلمية والمهارات).

ضوابط تقديم خدمات التدقيق الداخلي

أولاً: الضوابط العامة لتقديم خدمات التدقيق الداخلي:

التالي ملخص لأبرز الضوابط العامة لتقديم خدمات التدقيق الداخلي (بغض النظر عن تصنيفها – تأكيدية أو استشارية أو غير ذلك) كما ورد في الإطار الدولي للممارسات المهنية (IPPF):

١. المحافظة على الموضوعية (نمط ذهني غير متحيّز يخوّل المدققين الداخليين أداء مهام التدقيق على نحو يجعلهم يعتقدون في سلامة نتائج وجودة أعمالهم دون شائبة)، وتجنب التضارب في المصالح (وضعية التنافس بين المصالح المهنية أو الشخصية).
٢. الحصول على فهم كامل لسبب إجراء مهمة التدقيق وما الذي تهدف المؤسسة إلى تحقيقه.
٣. الحصول على المشورة والمساعدة المناسبة إذا كان المدققون الداخليون يفتقدون إلى المعارف والخبرات والجدارات الأخرى اللازمة لتنفيذ كل أو جزء من مهمة التدقيق أو حتى عدم قبول تلك المهمة.
٤. الإفصاح عن كل ما يعيق الاستقلالية أو الموضوعية، سواء في الواقع أو الظاهر.
٥. التحديد المسبق للموارد المناسبة والكافية لتحقيق أهداف المهمة مع مراعاة أن تكون المنافع المحتملة أكبر من تكاليف تنفيذ المهمة، ومن ثم التأكد من أن موارد التدقيق الداخلي مناسبة وكافية وسيتم توظيفها توظيفا فاعلاً.
٦. التنسيق مع ودراسة إمكانية الاعتماد على عمل الجهات الخارجية والداخلية التي تقدم خدمات التأكيد والاستشارية بهدف ضمان التغطية الملائمة وتلافي ازدواجية الجهود.
٧. وضع وتوثيق خطة عمل لكل مهمة من مهام التدقيق، تتضمن أهداف المهمة، ونطاقها، وتوقيتها، والموارد المخصصة لها.
٨. التأكد من أن يكون نطاق المهمة كافياً بحيث يتم تحقيق أهداف المهمة.
٩. التأكد من تحديد وتحليل وتقييم وتوثيق المعلومات الكافية لتحقيق أهداف المهمة.
١٠. إنجاز مهمّات التدقيق الداخلي ببراعة (proficiency) ومع توخي العناية المهنية اللازمة.
١١. التأكد من أن مهمات التدقيق محل إشراف ملائم، بما يكفل تحقيق أهدافها، والتأكد من جودتها، وتطوير فريق العمل.
١٢. التأكد من إبلاغ نتائج مهمة التدقيق إلى الأطراف المناسبة، ومن ثم العمل على وضع والمحافظة على نظام لمراقبة ما يتخذ من أفعال إزاء النتائج التي تم إبلاغها.
١٣. العمل على إبلاغ المستوى الإداري المناسب عن المخاطر المقبولة وغير المناسبة للمؤسسة.
١٤. وضع والمحافظة على برنامج لتأكيد وتحسين الجودة تشمل على تقييمات داخلية (تتضمن المراقبة المستمرة لأداء نشاط التدقيق الداخلي والتقييمات الذاتية الدورية أو التقييمات التي تتم بواسطة أشخاص آخرين من داخل المؤسسة) وعلى تقييمات خارجية (عن طريق عمل تقييم خارجي كامل أو تقييم ذاتي مصحوب بتأكيد خارجي مستقل).

ثانياً: ضوابط تقديم خدمات تأكيدية:

التالي ملخص لأبرز ضوابط تقديم خدمات تأكيدية كما ورد في الإطار الدولي للممارسات المهنية (IPPF):

١. المحافظة على الاستقلالية (التحرر من الظروف التي تهدد قدرة نشاط التدقيق الداخلي على القيام بمسؤوليات التدقيق الداخلي على نحو غير متحيّز).
٢. الامتناع عن تقييم العمليات التي كان المدققين الداخليين مسؤولين عنها خلال السنة الماضية.

٣. مراعاة ملائمة وفاعلية عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة.
٤. الأخذ بعين الاعتبار احتمال حدوث أخطاء هامة أو احتيال أو حالات عدم الامتثال.
٥. تحديد غرض وطبيعة خدمات التأكيد من قبل المدققين الداخليين بالتشاور مع الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة، ومن ثم ترتيب أولويات اختيار المهام بناء على نتائج تقييم المخاطر وتوقعات الإدارة العليا والمجلس والأطراف المعنية الأخرى.
٦. التأكد من وجود مقاييس ملائمة لعملية تقييم الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابية (مثل الأطر العالمية والمعايير الدولية، والأنظمة والقوانين التي تخضع لها المؤسسة، واللوائح والسياسات المعتمدة من الإدارة العليا) التي سيتم استخدامها كأساس لتقديم الرأي الكلي العام، والاتفاق المسبق عليها مع الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة.

ثالثاً: ضوابط تقديم خدمات استشارية:

التالي ملخص لأبرز ضوابط تقديم خدمات استشارية كما ورد في الإطار الدولي للممارسات المهنية (IPPF):

١. مراعاة احتياجات وتوقعات العملاء بما في ذلك طبيعة وتوقيت وكيفية تبليغ نتائج المهمة، ودرجة التعقيد ومدى العمل الضروري لتحقيق أهداف المهمة، وتكلفة المهمة الاستشارية مقارنة بالمنافع المحتملة.
٢. استعمال المعرفة المكتسبة من خلال إنجاز المهمات الاستشارية عند تنفيذ المهام التأكيدية.
٣. التأكد من أن أهداف المهمة الاستشارية في انسجام مع قيم واستراتيجيات وأهداف المؤسسة.

رابعاً: ضوابط تقديم خدمات خارج إطار مهنة التدقيق الداخلي:

بشكل عام تقديم خدمات خارج إطار مهنة التدقيق الداخلي قد يؤثر على الاستقلالية التنظيمية للتدقيق الداخلي في الواقع أو في الظاهر، ولكن قد ترى الإدارة العليا أنه من المناسب أن تقوم المؤسسة بتوسيع دور الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي ليتعدى التدقيق الداخلي. التالي ملخص لأبرز ضوابط تقديم مثل هذه الخدمات كما ورد في الإطار الدولي للممارسات المهنية (IPPF):

١. تأكد الإدارة العليا من تمتع الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي بفهم واضح لمبادئ أخلاقيات المهنة الصادرة عن معهد المدققين الداخليين، ومفهومي الاستقلالية والموضوعية، ومن قدرته على التعامل مع مخاطر معوقات الاستقلالية والموضوعية.
٢. مناقشة علاقات التبعية التنظيمية، والمسؤوليات، والتوقعات المتعلقة بهذا الدور، مع الإدارة العليا ومجلس الإدارة، وخلال هذا النقاش، ينبغي أن يركز الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي على المعايير المتعلقة بالاستقلالية والموضوعية، والمعوقات المحتملة التي من الممكن أن يسببها هذا الدور المقترح، والمخاطر المتعلقة به، وسبل الوقاية التي من الممكن أن تستبعد هذه المخاطر.
٣. قيام مجلس الإدارة بالإشراف على المهمة لاستبعاد المعوقات المحتملة لاستقلالية وموضوعية الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي، وإجراء تقييم دوري لعلاقات التبعية التنظيمية والمسؤوليات.
٤. في حال كانت مسؤوليات الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي غير المرتبطة بالتدقيق الداخلي ذات طبيعة مستمرة، فينبغي أن يصف ميثاق التدقيق الداخلي طبيعة هذا العمل. ولكن إن كانت هذه المسؤوليات قصيرة الأجل، فقد لا تكون التعديلات على ميثاق التدقيق الداخلي والوثائق الأخرى ضرورية.
٥. قيام الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي بالإفصاح عن تفاصيل أي معوقات للاستقلالية أو الموضوعية، سواء كان في الواقع أو الظاهر بشكل يمكّن مجلس الإدارة من تقييم إجمالي الخطر الناجم عن تلك المعوقات.
٦. الطلب من جهة من خارج نشاط التدقيق الداخلي الإشراف على مهام التأكيد المنفذة على المواضع التي يكون الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي مسؤولاً عنها.
٧. الطلب من المقيم الخارجي لنشاط التدقيق الداخلي (حسب المعيار رقم ١٣١٢ – التقييمات الخارجية)، توفير تأكيد إضافي لمجلس الإدارة حول المهام التي أدى فيها الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي مسؤوليات خارج نطاق التدقيق الداخلي.
٨. تضمين استبيانات عملاء التدقيق وتقييمات مجلس الإدارة لأداء الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي تغذية راجعة حول رؤية تلك الأطراف لمدى استقلالية وموضوعية الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي.

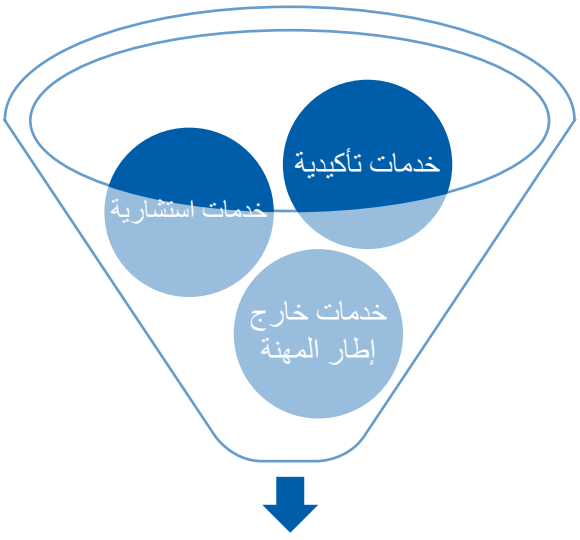

خاتمة

من المقولات الجميلة لـلاري هارينجتون: «في نهاية اليوم نحن لا نحصل على رواتبنا بناء على تقارير التدقيق التي نكتبها أو بناء على ما نتوصل إليه من نتائج، نحن نحصل على رواتبنا بناء ما فعلناه لجعل المؤسسة أحسن».

وفي النهاية وبناء على ما أشار إليه معيار رقم ١٠٠٠ - الغرض، السلطة، المسؤولية – أؤكد على ضرورة تحديد طبيعة الخدمات التي يقدمها نشاط التدقيق الداخلي في ميثاق التدقيق الداخلي، والذي يفضل أن يكون مكتوباً وموقع من قبل الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي وممثل مجلس الإدارة والشخص الذي يتبع له الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي كما ورد في الإرشادات التنفيذية (Implementation Guides) في الإطار الدولي للممارسات المهنية (IPPF).

أداة محاسبية جديدة متاحة للحكومات لتمكنها من الاستيعاب الأفضل لآثار التدخلات الناجمة عن فيروس كورونا المستجد

نيويورك - نشر الاتحاد الدولي للمحاسبين وجامعة زيورخ للعلوم التطبيقية، بالشراكة مع مجلس معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام، أداة تمكن الحكومات والأطراف المعنية الأخرى من تطبيق أفضل الممارسات في محاسبة القطاع العام وذلك عند تحليل البرامج التدخلية المتعلقة بفيروس كورونا المستجد (كوفيد-١٩).

وجرّاء جائحة الكورونا، نفذت الحكومات تدخلات هامة لدعم الأفراد والأعمال والنظام النقدي وبعض القطاعات بما في ذلك قطاع الرعاية الصحية. ونظراً للحجم غير المسبوق لتلك التدخلات، ظهرت حاجة قصوى لفهم آثارها الحالية والمستمرة على الماليات العامة.

وتشمل أداة تقييم التدخلات الناجمة عن فيروس كورونا المستجد (كوفيد-١٩) ما يلي:

- عملية تتم خطوة بخطوة وأداة تقييم للمساعدة على تقييم ووزن، ومن ثم تقديم معلومات تُبنى عليها مختلف أنواع التدخلات الحكومية المتعلقة بالجائحة؛
- نظرة شاملة على الأسلوب الذي يمكن من خلاله أن تدعم تلك التدخلات المضي قدماً في تبني الحكومات لمعايير المحاسبة الدولية في القطاع العام على أساس الاستحقاق المحاسبي.

وفي تصريح لـ «إيان كاروثرز»، رئيس مجلس معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام، قال «نحن نشهد مثالاً آخر على تعرض ماليات القطاع العام لضغط هائل جرّاء صدمة اقتصادية كبرى - ولكن الجائحة الحالية تفوق غيرها من حيث الحجم والأثر العالمي.» وأضاف «يؤدي ذلك إلى زيادة الضغط على الدول لتحسن من بنيتها المحاسبية لتتمكن من دعم القرارات الصعبة التي لا شك ستحتاج لاتخاذها، فالمعلومات المالية عالية الجودة تحسن من قدرة الحكومات على اتخاذ القرار وتدعم تحقيق نتائج أفضل بالنسبة للمواطنين على الأجلين المتوسط والطويل.»

وصرّح «روس سميث»، المدير الفني ومدير البرامج في مجلس معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام، بأن «الحكومات التي تمتلك معلومات محاسبية على أساس الاستحقاق المحاسبي تكون في وضع أفضل يُمكّنها من استيعاب الصورة الحقيقية لمالياتها العامة» وأضاف أن «فهم أثر جائحة الكورونا على ماليات الحكومات هو أمر هام خاصةً عند دراسة الحاجة لمزيد من التدخلات والقدرة على تقديمها بالمضي قدماً.»

يقدم التقرير التكميلي بعنوان «تقييم الآثار، والمسار إلى أساس الاستحقاق المحاسبي» رؤى عالية المستوى عن تبني معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام وعمليات التنفيذ، والطرق الي يمكن من خلالها أن تدعم أداة التقييم تحقيق ذلك، مع التأكيد على أهمية تبني معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام في سياق إصلاحات أوسع نطاقاً في إدارة المالية العامة.

المصدر: IFAC.org

مجلس معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام يقترح تأجيل تواريخ النفاذ للمعايير والتعديلات الأخيرة

نيويورك - نشر مجلس معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام مسودة العرض ٧٣ « فيروس كورونا المستجد (كوفيد-١٩): تأجيل تواريخ النفاذ»، وهي المسودة التي يقترح فيها المجلس تأجيل تواريخ النفاذ لسنة واحدة حتى ١ كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٣. واستجابة للجائحة العالمية والتحديات التي نجمت عنها، تأتي مسودة العرض لتزويد الأطراف المعنية بمزيد من الوقت للتنفيذ.

وفيما يلي توضيح للمعايير والتعديلات التي تأثرت:

- معيار المحاسبة الدولي في القطاع العام ٤١ «الأدوات المالية»
- معيار المحاسبة الدولي في القطاع العام ٤٢ «المنافع الاجتماعية»
- الحصص طويلة الأجل في المنشآت الزميلة والمشاريع المشتركة (معيار المحاسبة الدولي في القطاع العام ٣٦) ومميزات الدفع المسبق مع التعويض السلبي (تعديلات على معيار المحاسبة الدولي في القطاع العام ٤١)
- الخدمات الجماعية والفردية (تعديلات على معيار المحاسبة الدولي في القطاع العام ١٩)؛
- التحسينات على معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام، ٢٠١٩.

المصدر: IFAC.org

لمزيد من المعلومات

هاتف : 5100900 (6-0962)
فاكس : 5100901 (6-0962)

الموقع الإلكتروني iascasociety.org
ascajordan.org

بريد إلكتروني
asca.jordan@iascasociety.org
salouri@iascasociety.org
www.facebook.com/ASCAsociety

هذه النشرة تصدر عن
المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين (IASCA 2020)©
يسمح بإعادة النشر شريطة توثيق المصدر